المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

24/01/2013

فكيك

العثور على رفات 4 أشخاص وشكوك حول وجود مقبرة جماعية

عاد ملف ضحايا سنوات الرصاص إلى واجهة الأحداث، بعد اكتشاف عظام بشرية بمدينة فكيك بينما كان مجموعة من العمال يقومون بأعمال حفر قرب مبنى الدرك الملكي بالمدينة، وسارع المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، الذي يطالب بالكشف عن أماكن دفن رفات ضحايا سنوات الرصاص استجابة لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إلى تقديم شكاية إلى الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بوجدة من أجل التحقيق في هوية بقايا الجثث المكتشفة قرب مقر الدرك بمدينة فكيك.

وأكد مصدر حقوقي أن السلطات المحلية للمدينة لم تقم في أول الأمر، بعد اكتشاف رفات أربع جثث، بإخبار وكيل الملك، الذي يوجد في عطلة، أو الوكيل العام من أجل مباشرة المساطر القانونية المعمول بها، مضيفا أن السكان منعوا السلطات من نقل رفات الضحايا من المكان الذي وجد به وإعادة دفنه في مقبرة المدينة دون التحقق من هوية الرفات وأسباب الوفاة.

من جانبه، أكد مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، أن جمعيته طالبت الوكيل العام بفتح بحث قضائي من أجل معرفة الحقيقة، مضيفا في تصريح لـ «المساء» أن المنتدى وجه شكاية إلى الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بوجدة من أجل فتح تحقيق في حادثة اكتشاف الرفات قرب مقر الدرك الملكي ومبنى الجمارك.

A11970

متحف الريف، خطوة كبرى على درب تحقيق العدالة الانتقالية في المنطقة

أكد محمد الخمليشي المكلف بحفظ الذاكرة بالبرنامج الخاص بمواكبة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، أن الافتتاح المقبل لمتحف الريف سيشكل خطوة كبرى على درب تحقيق العدالة الانتقالية.

وأضاف الخمليشي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش لقاء نظم مؤخرا حول «التاريخ، والأرشيف، والحفاظ على الذاكرة على ضوء التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية»، أن متحف الريف ، الذي سيتم إنشاؤه بالمقر القديم لباشوية الحسيمة، سيشكل أحد الأنوية للمصالحة مع ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، ومن شأنه أن يساهم بشكل ملموس في الحفاظ على الذاكرة الجماعية للمنطقة.

وسجل أن هذه المنشأة، التي سيشرع قريبا في الدراسات ذات الصلة بها وأشغال الترميم، سيكون لها أيضا الأثر الإيجابي على الصعيد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بهذه المنطقة من المملكة، مشيرا إلى أن هذا المشروع يتضمن عددا من الشراكات مع العديد من المتاحف الوطنية والدولية، وسينفتح على مختلف مكونات المجتمع المدني.

ومن جهته أبرز المعتقل السياسي السابق والفاعل الجمعوي بالحسيمة أحمد بلعباشي أن إنشاء متحف الريف يتطلب اعتماد مقاربة تشاركية مع مختلف الأطراف المعنية، من باحثين ومثقفين ومنظمات غير حكومية وكذا مع هيئات البحث الوطنية والدولية وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على مدى سنوات الرصاص.

ودعا إلى بحث معمق في ظروف الأحداث المؤسفة التي وقعت في المنطقة سنوات 1959/1958 و1984 ، وذلك بهدف تجنب سيناريوهات مماثلة في المستقبل، كما دعا إلى تشجيع المبادرات الفنية والأدبية التي تتناول هذه الفترة من تاريخ المغرب.

من جانبها، أبرزت رئيسة اللجنة الإقليمية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور سعاد الإدريسي، أنه منذ إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، انخرط المغرب في دينامية جديدة لإعادة كتابة التاريخ المعاصر، والحفاظ على الذاكرة وتثمين الأرشيفات على أساس عمل مؤسسي تشاركي.

وأضافت أن هدف هذا الاجتماع يتمثل في مناقشة سبل الحفاظ على الذاكرة المشتركة في الريف، وتحديد دور مؤسسات البحث والمجتمع المدني في هذا الورش الوطني، وتقديم اقتراحات بشأن الجمع والتثمين والتصنيف والأرشفة.

وقد تناول هذا اللقاء، الذي جرى بحضور على الخصوص والي جهة تازة الحسيمة تاونات محمد الحافي، مواضيع من قبيل «الريف ورهانات العدالة الانتقالية»، و«متحف الريف والحفاظ على التراث والذاكرة» و «التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية».

2/6646

بوليساريو الداخل يعيدون النبش في تقرير بنزكري

بعد مرور زهاء 8 سنوات على صدور تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة الذي أشرف عليه الراحل إدريس بنزكري، عاد عناصر بوليساريو الداخل ممن كانوا أعضاء بمنتدى الحقيقة والإنصاف فرع الصحراء بالنبش في هذا التقرير، بعد أن عمم الذراع الحقوقي لهؤلاء المسمى اختصارا بـ «الكوديسا» تقريرا حول مدى التزام الدولة المغربية بمقتضيات توصيات الهيئة. رفاق اميناتو حيدر اتهموا تقرير بنزكري بتقديم معلومات متضاربة وغير دقيقة حول غالبية الضحايا وعدم تقديم أية معلومات بشأن المختطفين الصحراويين مجهولي المصير، وتعمد عدم جرد المخابئ السرية بالصحراء وجنوب المغرب، التي مر منها المختطفون الصحراويون.

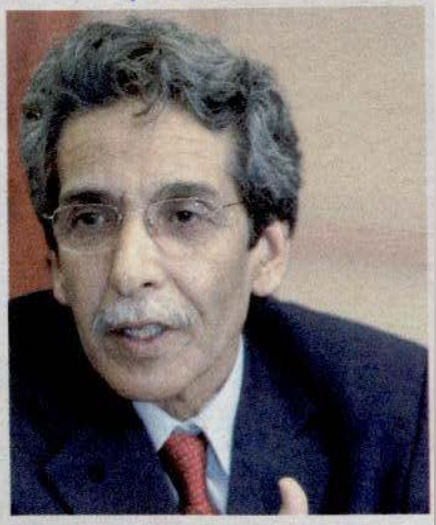

Droits des femmes: la parité, un objectif à réaliser

Malgré les efforts déployés, un long chemin reste à parcourir

Les droits des femmes sont en passe de connaître une avancée au Maroc avec l'abrogation attendue d'une loi décriée qui permet au violeur d'une mineure d'échapper à la prison en épousant sa victime, mais le chemin de la parité reste long, comme en attestent de récents faits divers. Dans le tumulte du Printemps arabe, le Royaume s'est doté mi-2011 d'une Constitution qui consacre «l'égalité des droits et libertés», l'article 19 ajoutant que «l'Etat oeuvre à la réalisation de la parité» homme-femme. Quelques mois plus tôt, le pays avait été choqué par le suicide d'Amina Filali, 16 ans, contrainte d'épouser son violeur, celui-ci échappant de la sorte à la prison en vertu de l'article 475 du code pénal. Lundi, le gouvernement a exprimé son soutien à la proposition de loi prévoyant l'abrogation de cet article. Dans son communiqué, le ministère de la Justice s'est même dit prêt à aller plus loin, en durcissant les peines encourues (jusqu'à 30 ans d'emprisonnement, contre cinq actuellement). «Les amendements sont de nature à garantir la protection nécessaire des mineures contre toutes les agressions sexuelles», a commenté mardi le ministère de la Justice Mustapha Ramid. «Toute avancée est à souligner, et il est clair qu'il y avait là une disposition choquante», affirme pour sa part à l'AFP le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, selon qui la voie est à présent dégagée pour un vote favorable des deux Chambres. Pour autant, M. Yazami en appelle à une accélération des réformes. «La question n'est pas simplement d'affirmer le principe de parité mais de voir comment on va vers la parité», relève-t-il, notant que le CNDH «a consacré son premier mémorandum à ce thème central», en particulier à la création d'une Haute autorité sur la parité, comme le prévoit la Constitution.

Dès 2004, le Maroc s'est doté, sur initiative du Roi Mohammed VI, d'un nouveau Code de la famille (moudawana), qui encadre notamment drastiquement la polygamie.

AFP

5/678